Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (8): 30 Apr 2021
P: 33 - 48
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (8): 30 إبريل 2021 م
ص: 33 - 48

The effect of applying governance mechanisms on and improving the quality of accounting information in Banks operating in Jordan from the employees point of view

Ala'a Hashem Saleh Tarbeh

Abstract: The study aimed to clarify the impact of applying the governance mechanisms on improving the quality of accounting information in banks operating in Jordan by applied a questionnaire to a sample of 316 workers in the Jordanian banks, and it reached the below results: (first): The percentage of applying governance mechanisms. and The percentage of applying The level of accounting information quality in banks operating in Jordan was good. (second): The effect of applying governance mechanisms on quality of accounting information is positive and has a statistical indication, which indicates an increase and an improvement in the level of the accounting information quality due to the impact of applying governance mechanisms, and all that is from the point of view of employees in the study sample banks. (fifth): There is an effect of the interaction of educational qualification and experience of the workers in improving the quality of accounting information. And the higher the educational qualification and experience of the employees, the greater is the accounting information quality will be better. And the study presented proposals, and the most important one is to have an integrated framework for institutional governance that will contribute to spreading the culture of governance and its implementation in the banks, and emphasizing the importance of working to increase the level of the accounting information issued, the high quality that contributes in strengthening the status of the institution and encouraging investments in it.

Keywords: Corporate governance, Quality of accounting information, Jordanian banks.

أثر تطبيق آليّات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن من وجهة نظر العاملين

آلاء هاشم صالح طربيه|| المملكة الأردنية

الملخص: هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في الأردن، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، حيث طبقت الباحثة استبانة على (316) من الموظفين في المصارف الأردنية وقد توصلت إلى النتائج التالية: (أولاً): نسبة تطبيق آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في الأردن كانت جيدة (ثانياً): هناك تأثير لتطبيق آليات الحوكمة في تحسين وجودة معلومات المحاسبية وهو موجب ودال إحصائياً، مما يشير إلى تحسن مستوى جودة المعلومات المحاسبية بتأثير تطبيق آليات الحوكمة من وجهة نظر العاملين في المصارف عينة الدراسة. (ثالثاً): هناك أثر لتفاعل المؤهل العلمي والخبرة لدى العاملين في تحسين نوعية جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية وكلما زاد المؤهل العلمي والخبرة لدى العاملين تحسنت نوعية المعلومات المحاسبية. وقد قدمت الدراسة عدد من المقترحات أهمها وضع إطار متكامل للحوكمة المؤسسية يسهم في نشر ثقافة الحوكمة وتطبيقها في القطاع المصرفي، والتأكيد على أهمية العمل على زيادة مستوى كفاءة المعلومات المحاسبية تتسم بجودة عالية التي يسهم في تعزيز مكانة المؤسسة وتشجيع الاستثمارات فيها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسسية، جودة المعلومات المحاسبية، المصارف الأردنية.

المقدمة.

شغلت الحوكمة اهتمام العالم بعد تعرض المجالات الإنتاجية كالصّناعية، والخدمية كما في المؤسسات المصرفيّة للعديد من الأزمات الماليّة والاقتصادية، وهو ما دفع المختصين للبحث عم حلول. فقدمت الحوكمة رؤية واضحة لتضمن حقوق المساهمين والمستثمرين والمجتمع، في محاولة لتطوير الأداء الاقتصاديّ والاستثماريّ والماليّ من خلال تطبيق نظام حماية الأصول وممتلكات الوحدات الإدارية، الذي يسهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال، وتحسين الأداء في جميع الميادين المالية. وتوفر الحوكمة بآلياتها المتنوعة مجموعة من الخطوات والإجراءات العملية التي توجه عمل المؤسسات، وتسهم في تعزيز أهمية المسؤولية ودورها في ضمان جدوى وكفاءة المعلومات المحاسبية، التي تمكن من زيادة مستوى الثقة بالقطاع المصرفي وتطوير أدائه ودفع عجلة التطور الاقتصادي.، وهو ما يسهم في رفع مستوى الثقة بالقطاع المصرفي وتطوير أدائه وحمايته من المخاطر من جهة، ودفع عجلة التطور الاقتصادي من جهة أخرى. وهذا ما أكدته إرشادات لجنة بازل الثالثة من خلال تطبيق أسس واضحة للحاكمية المؤسسية، وما سعى إليه البنك المركزي في الأردن منذ العام 2004 م بإصدار العديد من التشريعات والقوانين المتعلقة بحوكمة الشركات وإنشائها وإدارتها ودور الإجراءات الرقابية في تحفيز عملية الإفصاح وإعلان وتطوير فائدة المعلومات المحاسبيّة. ومن هنا، كان الاهتمام بهذا البحث الساعي إلى دراسة أثر تطبيق آليّات الحوكمة في تحسين كفاءة نوعية التقارير والمعلومات في القطاع المصرفي العامل الأردن.

مشكلة الدراسة:

تسهم عملية الحوكمة بما تتضمنه من الخطوات والإجراءات العملية في توجيه عمل المؤسسات وفقاً لآليات واضحة تمكن من ضبط ومتابعة إجراءات المراجعة والرقابة سواء كانت داخلية أم خارجية، وتعزز دور المسؤولية وتفعيل المساءلة وضمان جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بها وفق نظام واضح للقياس والتقييم (غادر، 2012: 2). وتعتمد الحوكمة في تحقيق أهدافها على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي تعمل على حماية وضمان حقوق المساهمين ومصالح كافة الجهات ذات الصلة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء الإدارة، وخفض حدة التعارض بين مصالح الإدارة وأصحاب المصالح والمساهمين. ولتحقيق ذلك ترتكز الحوكمة على عدة مبادئ وهي الحفاظ على حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة والعادلة بينهم، وتأكيد دور أصحاب المصالح، ودور ومسؤوليات مجلس الإدارة (النشرة الاقتصادية، 2003: 18). وقد نشر البنك المركزي في الأردن في العام 2004 م دليل عمل يطلب فيه من إدارات البنوك الأردنية الالتزام بإعداد أدلة عمل خاصة بكل منها، وبما ينسجم مع معايير الممارسات الدولية وفقاً لما جاء حول مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز دور حوكمة المؤسسات المصرفية، وتشكيل لجان خاصة بها تنبثق عن مجلس الإدارة في كل بنك، مؤكداً على أهمية تفعيل وتعزيز الالتزام بكل ما تصدره الحاكمية من قوانين وتشريعات وآليات، والتأكيد على جودة المعلومات في التقارير السنوية دليلاً على ذلك (جمعية بنوك الأردن، 2007: 1- 2). وما يسهم بدوره في رفع سوية وكفاءة المعلومات المحاسبية وتطوير الأداء العام في المصارف.

أسئلة الدراسة:

وانطلاقاً مما سبق حددت المشكلة بالسؤال التالي: " **ما أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في الأردن من وجهة نظر العاملين؟**". ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما مدى تطبيق آليات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن؟

2. ما مستوى كفاءة المعلومات المحاسبية وجودتها في المصارف العاملة في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

1- عدم وجود أثر لتطبيق آليّات الحوكمة في تحسين جودة وقدرة المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن.
2- عدم وجود دور فاعل لآليّات الحوكمة بأبعادها الأربعة: حقوق المساهمين، العدالة والإنصاف، دور أصحاب المصالح، مسؤوليات مجلس الإدارة في المصارف العاملة في الأردن.
3- عدم وجود أثر لتفاعل الرّتبة الوظيفيّة والمؤهّل العلميّ والخبرة لدى العاملين في جودة المعلومات المحاسبيّة وجدواها.

أهداف البحث:

1- تحديد نسبة تطبيق آليّات الحوكمة في المصارف في الأردن.
2- تحديد مستوى جودة وكفاءة المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن.
3- دراسة أثر تطبيق آليّات تطبيق الحوكمة في تحسين فائدة جودة ونوعية المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن.
4- تحديد دور آليّات الحوكمة وأبعادها في المصارف العاملة في الأردن.
5- تحديد دور الرّتبة الوظيفيّة والمؤهّل العلميّ والخبرة لدى العاملين في رفع كفاءة المعلومات المحاسبيّة وتحسين جودتها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث نظراً لطبيعة الموضوع وتناوله متغيري آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، وأهمية دراسة أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين ورفع نوعيه وجودة المعلومات المحاسبية، وأهمية ما تطرّقت إليه الأدبيات حول دور آليّات الحوكمة في مواجهة الأخطار المتعلقة بعدم توفر مؤشر فائدة وكفاءة المعلومات المحاسبيّة في القطاع الماليّ المصرفيّ، وما توصلت إليه الدراسات السابقة حول الموضوع من نتائج، بالإضافة إلى أهمية تقييم مدى تطبيق آليّات الحوكمة، وتحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن في ضوء عدة متغيرات تصنيفية: الرّتبة الوظيفيّة، المؤهّل العلميّ، وسنوات الخبرة.

ثم إن البحث يقدم للعاملين في مجال القطاع المصرفي نتائج ذات أهمية فضلا عن المقترحات في تطوير وتفعيل دور الحوكمة ودورها في تحسين جودة وكفاءة كل من إجراءات الإفصاح وجدوى المعلومات المحاسبيّة ومنفعتها.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

مفهوم الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية:

تُعرّف لجنة الرقابة المصرفيّة (بازل) الحوكمة المصرفيّة بأنها: " الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال المؤسسات المصرفيّة وشؤونها من قبل مجالس الإدارة، والإدارات العليا. وتؤثر في كيفية أداء المصارف لمختلف أعمالها انطلاقًا

من الأعمال اليوميّة متمثّلة بوضع الخطط والأهداف، وتحديد الصّلاحيّات والمسؤوليّات، والرّقابة والسّيطرة على الأخطار الائتمانيّة. بالإضافة إلى تفعيل دور الإدارة الحكيمة والرّشيدة، وتحديد طبيعة العلاقة بين الشركاء في المصرف سواء أكانوا مساهمين أم مودعين أم دائنين وغيرهم، في محاولة تلافي تعارض المصالح فيما بينها"(حنوف، 2011: 96). وتستند الحوكمة المصرفيّة إلى عدة أسس، قوامها السّلوك الأخلاقيّ بما يتضمّنه من الالتزام بأخلاقيّات العمل المهنيّ، والتوازن بين مصالح الجهات المختلفة ذات الصّلة والمرتبطة بالمصارف، والعمل على تحقيق الشّفافيّة والوضوح في المعلومات المقدّمة. وهذا يتطلّب الكفاءات والمهارات لدى العاملين، ومن ثم تفعيل الرّقابة والمساءلة من خلال تعزيز دور أصحاب المصالح من الهيئات والجهات ذات الصلة، مثل: البنك المركزيّ وأسواق المال. بالإضافة إلى الجهات الرّقابية المباشرة من مساهمين، ومجلس إدارة، ولجان تدقيق داخلية وخارجيّة في إطار هيكل تنظيميّ مؤسّسي واضح، والعمل على إدارة المخاطر بوضع نظام متين يُمكّن من إدارة المخاطر ووضع الخطط المتوقّعة في المستقبل من خلال مجموعة الاستراتيجيّات والسياسات والتشريعات لتنظم عمل المصارف (فرحان والمشهداني، 2011: 55).

معايير وأسس الحوكمة:

حدّدت منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية عدة معايير وأسس للحوكمة المؤسّسية وهي: أولًا- وضع أسس لنظام الحاكمية في المؤسسات يسهم في بلورة الشّفافية والكفاءة، بما ينسجم مع القوانين، ثانيًا- حماية حقوق المساهمين وأصحاب رأس المال، ثالثًا- معاملة عادلة للمساهمين تضمن حماية حقوقهم وحصولهم على تعويض عند التعدي عليها، رابعًا- تفعيل دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسّسة، والاعتراف بحقوق مختلف أصحاب المصالح وفق القانون والاتفاقيات المتبادلة، والعمل على تشجيع التعاون الفاعل بين المؤسّسات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف زيادة إنتاج الثروة ومناصب الشّغل، بما يضمن استمرارية المؤسسات ويحفظ لها سلامتها المالية. خامسًا- الحفاظ على الشّفافيّة ونشر التقارير والمعلومات التي تتّسم بأنها موثوقة وصحيحة وشاملة لكافة الموضوعات المتعلّقة بالمؤسّسة، لا سيّما الماليّة منها والنتائج والآثار المتعلقة بها. بالإضافة إلى المعلومات التي تتعلق بالمساهمين وآليّات حوكمة المؤسسة وسياساتها الماليّة، والمعاملات المهمّة التي تم القيام بها في الوقت المناسب، سادسًا- تأكيد مسؤولية مجلس الإدارة وأهمية إعداد وتأهيل قيادة استراتيجية للمؤسسة وتعلب دورًا فاعلًا في الرّقابة الفعليّة والتسيير من قبل مجلس الإدارة. كما تتسم بالمسؤولية والأمانة تجاه المؤسسات ومساهميها (العايب وبالرقي، 2009: 3).

دور البنك المركزي في تنظيم عمل المصارف:

لعب البنك المركزي دورًا أساسيًّا في تعزيز الحوكمة في المصارف من خلال دوره الإشرافي والرّقابي على أداء البنوك نظرًا لكثرة المشكلات والأخطار التي يتعرض لها العمل في القطاع المصرفيّ مما يجعل وجود الحوكمة ضرورة لحماية البنوك بما يضمن الحفاظ على استقرار النظام الماليّ والمصرفيّ، ورفع كفاءة عمل الجهاز المصرفيّ، حماية المودعين وأصحاب المصالح (شريقي، 2009: 8). ولتحقيق ذلك، لا بدّ أن تتضمن إجراءات الإفصاح عن المعلومات على النتائج المالية ونتائج المعاملات المؤسسية، وسياسات المؤسسة وأهدافها، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، والموضوعات الخاصة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح. كما لابد من إعداد المعلومات المحاسبيّة والإفصاح عنها كمًّا ونوعيًا بجودة مناسبة (سليمان، 2008: 60- 61). ولتوافر معايير المحاسبة المتعارف بها دوليًا دورٌ كبير في زيادة جودة التقارير المالية. وبذلك، تلعب الحاكميّة المؤسسية دورًا مهمًّا في تطوير نوعيّة المعلومات ورفع كفاءتها باعتبارها نقطة بداية في تناول موضوع المعلومة المتعلقة بالجانب المحاسبيّ؛ ذلك أن الشفافيّة الماليّة والمحاسبيّة تعد جزءاً مهماً من إطار الحوكمة باعتمادها على مجموعة من الأدوات التي تضمن سلامة التقارير.

وجودة المعلومات المحاسبيّة وفائدتها تستند إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يزيد من جودتها وينعكس مباشرة على استقرار الأسواق الماليّة (أمين اليد، 2005: 74).

جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها بالنتائج المحاسبية:

تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها: " الهدف الأساسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه بما تتمتع به من المقومات، وهي مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه"(كيحلي وكروش، دون تاريخ: 735).

وتتحدد أهمية المعلومات المحاسبية بما توفره من امكانية استعمالها في الوقت المناسب حاضراً او مستقبلاً، ودورها في وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بالاعتماد لما تضمنته تلك المعلومات ما تحققه من قيمة مضافة تحدثها بكافة مستويات القرار وما لها من انعكاس على أنشطة ووظائف المؤسسة المختلفة، ومن هنا تبرز أهمية التركيز على قيمة المعلومات التفضيلية، بما تتضمنه عوامل التكلفة والمنفعة، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات لمتخذي القرار وهي: 1- منفعة المعلومات، 2- درجة الرضى على المعلومات، 3- درجة الأخطاء ولتحيزات التي قد تحدث أثناء إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات، والتي تتطلب تكلفة للحصول عليها، وزيادة تلك التكلفة يضع صانعي القرار أمام خيارين الأول ينطوي على زيادة قيمة المعلومات وذلك برفع مستوى ودرجة صحتها، أو من خلال رفع مستوى المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات. الخيار الثاني يتعلق بانخفاض التكلفة من خلال تقليل درجة صحة المعلومات أو من خلال خفض المنافع المتعلقة بها (هوام، 2010: 17).

الحوكمة وجودة المعلومات في المصارف العاملة في الأردن:

تتضمّن العديد من القوانين الأردنيّة مفهوم ومبادئ وآليّات حوكمة الشركات في الأردن، أهمها القانون رقم (22) العام 1977 المتعلّق بالشركات وتعديلاته، وقانون البنوك رقم (28) العام 2000، والقانون المتعلّق بالأوراق الماليّة رقم (76) العام 2002، وقانون رقم (73) للعام 2003 المتعلّق بهيكلة العمل لمهنة المحاسبة وتوضيحها بشكل قانونيّ، بوضع مجموعة من التشريعات والقوانين التي تصدرها الحاكميّة لتنظيم عمل الشركات الأردنية. وقد أشار فريز محافظ البنك المركزي في الأردن خلال فعاليّات مؤتمر الحوكمة الإداريّة للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة إلى أن الحوكمة تعدّ اليوم إحدى أولويات المجتمع الدولي، موضحًا أن البنك المركزي أصدر تعليمات الحوكمة للبنوك التجارية والإسلامية في الأردن، تؤكد فيها أهمية تعزيز أطر الحوكمة الرشيدة وجودة المعلومات وشفافيتها داخل المؤسّسات المالية؛ باعتبارها الهدف الأكبر للقائمين على هذه المؤسّسات (جريدة الغد، 2015: 3). كما أوضح قندح مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن البنوك المركزية تلعب دورًا مركزيّا وأساسيًّا في إرساء نظام حوكمة جيّد داخل القطاع المصرفيّ، من خلال التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفيّة وتأمين نظم الدفع. وأضاف في ورقة عمل قدمها للمؤتمر العلميّ للحوكمة المؤسّسية وتطبيقاتها في منظمات الأعمال تحت عنوان «الحوكمة ودورها في تطوير أداء البنوك والمؤسسات الماليّة»، أن التطبيق السليم للحوكمة يؤدّي إلى تعزيز ودعم قوة وسلامة الجهاز المصرفيّ، من خلال تطبيق المعايير التي وضعتها لجنة هيئات الرقبة المصرفيّة (بازل) المختصة بالرقابة على البنوك وإجراءات تنظيم وإشراف ومتابعة الصناعة المصرفيّة، مبينًا أن أهم هذه المعايير هو الإعلان عن السياسات والأهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفيّ، وأن مهمة البنك تتمثل بالتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتوضيح مسؤوليات الإدارة، والتحقق من وعيهم العلميّ والعملي الكامل لمفاهيم وآليّات الحوكمة، والنّزاهة والالتزام بتجنّب التّجاوزات المقصودة التي قد تصدر من الإدارات العليا، بما يضمن فاعلية دور المراقبين ووعيهم لأهمية دورهم الرّقابي. وتركيز التعليمات الصادرة على حقوق أصحاب المصالح وضرورة معاملتهم بعدالة وشفافيّة، والإفصاح بمعلومات محاسبيّة مناسبة

تُمكّنهم من تقييم وضع البنك وأدائه الماليّ، وتأكيد أن طبيعة العلاقة بين الإدارة وبين أصحاب المصالح محكومة بمجموعة من قواعد المساءلة في ظل إشراف الحاكمية المؤسسية ورقابتها، وضرورة توفير إطار واضح لها، لتعزز النزاهة والشفافية، وتمكن من الرقابة والمساءلة والامتثال، وتحمي أصحاب المصالح وتضمن عدم تعارض المصالح، وتحقّق العدالة والإنصاف التام بين جميع أصحاب العلاقة. مؤكّداً أن الإدارة الحكيمة والرشيدة للشركات هي التي تتسم بالالتزام بمقوّمات الحاكميّة وتطبيقاتها لكونها الأدوات الأكثر كفاءة لتحقيق التّنمية المستمرّة والمستدامة وتنمية الاقتصاد الوطنيّ (جريدة الدستور، 2017: 5). ومما لا شك فيه أن تفعيل تطبيق آليات الحوكمة في القطاع المصرفي له دور في وضع ضوابط تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ورفع كفاءة العمل المصرفي، وزيادة الثقة بأدائه ما يجعله من القطاعات الأكثر تأثيراً في دفع عجلة الاقتصاد والأنشطة الاستثمارية في البلاد.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة هاتيا وآخرون (Htay et al, 2013)** بعنوان: " تأثير حوكمة المؤسسات على جودة الإفصاح كدليل تجريبي من البنوك المدرجة في ماليزيا". وقد هدفت إلى التعرّف على أثر الحاكميّة المؤسّسية في جودة الإفصاح. طبقت على عينة من البنوك الماليزية بلغ عددها 12 بنكًا من خلال تطبيق استبانة تقيّم آراء المحاسبين والمحلّلين الماليّين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن الحصول على أفضل إفصاح للتقارير السنوية من خلال الفصل بين هياكل مجلس الإدارة، وزيادة نسبة المديرين المستقلين وغير التنفيذيّين، والعمل على زيادة حجم مجلس الإدارة. بالإضافة إلى تقليل ملكية المديرين والمؤسسات وسندات المساهمين، وأوصت الدراسة الباحثين إلى القيام بالمزيد من الدراسات وبنطاق أوسع، والعمل على مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، وتشجيع الجهات التنظيمية وصانعي السياسات للوصول إلى صياغة تمكنهم من القيام بمزيد من القواعد واللوائح، كما أوصت بضرورة إفصاح البنوك غير المدرجة في البورصة بشكل أوسع في تقاريرها السنوية.
- **دراسة رماحي وآخرون (Al Ramahi et al, 2014)** بعنوان: "نتائج تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان". وقد هدفت إلى التّعرّف على النّتائج المترتّبة على تطبيق مبادئ الحاكميّة المؤسّسية في الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. وطبقت على (55) شركة من الشركات الكبرى المدرجة في بورصة عمان. وأهم ما توصلت إليه هو التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق حوكمة الشركات والمبادئ المختلفة بشكل مستمر، والعمل الدائم على توعية موظفيها بأهمية حوكمة الشركات. وأهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة متابعة عمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان لزيادة الكشف عن البيانات المالية أو غير المالية لمساهميها، ودورها في زيادة وعيهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات.
- **دراسة (Mollah et al, 2019)** بعنوان حوكمة الشركات المصرفيّة وتوقّع الأرباح المستقبليّة، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير حوكمة الشركات على إمكانية التنبؤ بالأرباح النقدية المستقبلية لـ(306) من النبوك التجارية المستقلة العاملة في 71 دولة خلال الفترة 2007- 2016، منها 61 يابانية و27 أمريكية، وقد توصلت إلى النتائج التالية: هناك دور لنظام المحاسبة على جودة الأرباح المستقبلية كأداة تعكس جريان الأنشطة النقدية المصرفيّة في المستقبل، كما أنّ هناك دورًا كبيرًا لهيكل وسلطة الرئيس التنفيذيّ في عمليّة الإفصاح الماليّ عن حجم التدفقات النقديّة المتوقّع. وتختلف هذه النتيجة تبعًا للدولة والقوانين المطبقة بها، وحجم البنوك، ذلك أن تطبيق الحوكمة يعدّ أكبر في الدول المتقدمة التي تعتمد النظام المدني وتتّسم إدارة بنوكها بالاستقلالية.
- **دراسة غوراي وآخرون ((Cooray et al, 2020**بعنوان: " هل تؤثر الحوكمة المؤسسية على جودة الإفصاح الشامل؟". وقد هدفت إلى تحديد كيفية تأثير آليّات الحوكمة على جودة التقارير المتكاملة، باعتبارها أداة

لمساعدة الشركات على فهم عملية انتاج القيمة الخاصة بها، وتحقيق التواصل بشكل فاعل مع أصحاب المصلحة الخارجيّين. بالاعتماد على تقارير لـ 132 تقريرًا من التقارير المتكاملة. وقد أظهرت النتائج أن هناك مستوًى متوسطًا من تطبيق آليّات الحوكمة وهي بحالة تحسن بمرور الوقت، وأن على أعضاء مجلس الإدارة أن يظهروا اهتمامًا أكبر بتوفير معلومات جيدة من خلال الإفصاح الطّوعيّ مقارنة بالإفصاح الإلزاميّ في إعداد التقارير المتكاملة. وقدّمت عدة توصيات منها: ضرورة مراجعة وتطوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات في سياق الأعمال ومتطلبات مهنة المحاسبة، والقيام بالأنشطة والندوات وتنفيذ ورشات العمل باستمرار بهدف التطوير المهني لأداء العاملين ولا سيما المديرين، وتوجيههم نحو تحسين مستوى جودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبيّ طوعيًّا كان أم إلزاميًّا.

تعليق على الدراسات السابقة:

وتظهر الدراسات دور تطبيق آليات الحوكمة في رفع كفاءة العمل المصرفي في عدة دول، كما تؤكد على أهمية ودور خصائص العاملين المنهية والعلمية في رفع كفاءة العمل في ضوء الفهم الصحيح لطبيعة آليات الحوكمة ودورها النوعي في تطوير العمل المصرفي وأثاره بعيدة المدى وطنياً، وإن ما يميز الدراسة الحالية هو تناولها عينة المصارف في الأردن ووجهة نظر عينة من المعاملين فيها بدور آليات الحوكمة في تحسن جودة المعلومات المحاسبية في ضوء تفعل خصائص العاملين العلمية والمنهية معاً.

3- منهجية البحث وإجراءاته.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفيّ التحليليّ القائم على تفسير ما يجري في الوقت الحاضر، وتحديد وتوصيف الظروف وطبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيّرات، من خلال جمع البيانات الوصفيّة حول الظاهرة والقيام بتحليلها وتفسيرها انطلاقًا من إجراءات القياس لاستخلاص النتائج.

متغيرات البحث:

المتغيّرات المستقلّة: تطبيق آليّات الحوكمة في النبوك الأردنية.

المتغيّرات التّابعة: جودة المعلومات المحاسبيّة.

المتغيّرات الوسيطة: الرّتبة الوظيفيّة، المؤهّل العلميّ، الخبرة الوظيفيّة.

مجتمع البحث وعينته:

تكون المجتمع الكلي حسب إحصائيّات العام 2019 من (13) بنكًا تجاريًّا موزعة على (639) فرعًا، تشكل ما نسبته 74، 12% من البنوك في الأردن، وعدد النبوك الإسلامية (4) بنكًا إسلاميًّا موزعة على (10) فروع. وقد بلغ عدد العاملين في المصارف التجارية في الأردن بفروعها (15553) عاملًا، وتشكل ما نسبته 73، 39% من النسبة الاجمالية لعدد العاملين في البنوك، وإجمالي العاملين في البنوك الإسلامية (4341) ما نسبته (20، 20%) من عدد العاملين في البنوك الأردنية. وبذلك، يصبح المجموع الكلي (19864) عاملًا في البنوك الأردنية (جمعية البنوك في الأردن، 2019). وقد تم سحب عينة عشوائية من البنوك والعاملين فيها. وفيما يأتي عرض مفصّل للمجتمع الإحصائيّ والعينة.

الجدول (1) المجتمع الإحصائي والعينة ونسب التمثيل المئوية

البنك	عدد الأفرع في الأردن	مجموع العاملين	النسبة الإجمالية لعدد العاملين %	عدد العينة	نسبة العينة إلى المجموع
البنك العربي	81	3236	%31.50	54	%17.08
بنك الأردن	77	1547	%15.06	40	%12.65
البنك الأهلي الأردني	52	1186	%11.54	37	%11.70
بنك المال الأردني	11	520	%5.06	36	%11.39
البنك التجاري الأردني	34	729	%7.09	48	%15.18
البنك الإسلامي الأردني	1	2440	%23.75	65	%20.56
بنك صفوة الإسلامي	3	612	%5.95	36	%11.39
المجموع	311	10270	%51.70	316	%3

من خلال الجدول، يتضح أن عدد أفراد المجتمع الإحصائي قد بلغ (10270) وعدد أفراد العينة (316) وهي تمثل ما نسبته (3%)، وهي نسبة يمكن الوثوق بها لتعميم نتائج البحث.

خصائص العينة:

حُدّدت خصائص وصفات العينة تبعًا لثلاثة متغيّرات وهي: الرّتبة الوظيفيّة، المؤهّل العلميّ، وسنوات الخبرة. وفيما يأتي عرض لها:

جدول (2) خصائص العينة وفق المتغيّرات الوسيطة

الرّتبة الوظيفيّة			المؤهّل العلميّ			سنوات الخبرة		
الوصف	العدد	النسبة%	الوصف	العدد	النسبة%	الوصف	العدد	النسبة%
إدارة عليا	0	0	دكتوراه	0	0	(1- 5) سنة	67	21.2
مدير إدارة	25	7.9	ماجستير	23	7.3	(6- 10) سنة	65	20.6
مدير مركز	71	22.5	دبلوم	123	38.9	(11- 15) سنة	94	29.7
رئيس فريق	58	18.4	بكالوريوس	170	53.8	16 فما فوق	90	28.5
موظف	162	51.3	المجموع	316	100.0	المجموع	316	100.0
المجموع	316	100.0						

إجراءات البحث:

قامت الباحثة بعدد من الإجراءات الميدانيّة، بدءًا بإعداد أداة البحث وتطبيقها على عدد من العاملين في المصارف الأردنية بهدف التحقق من الصدق والثبات، وانتقالًا إلى تطبيق الأداة الموثوقة على العينة الأساسية وصولًا إلى استخلاص النتائج وتفسيرها في ضوء الدراسات والأدبيات.

أدوات البحث:

تم بناء استبانة لقياس وجهة نظر الأفراد الموظفين في المصارف التجارية في الأردن بتطبيق آليّات الحوكمة ودورها في تحسين جودة وفائدة المعلومات، مكوّنة من (45) عبارة وتتناول محوران، أوّلها: آليّات الحوكمة مكونة من

(25) عبارة وموزعة على أربعة أبعاد وهي: 1- حقوق المساهمين، 2- العدالة والإنصاف، 3- دور أصحاب المصالح، 4- مسؤوليات مجلس الإدارة. وثانيها جودة المعلومات المحاسبية، وهو مكوّن من (20) عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد وهي: 1- الخصائص النوعيّة للمعلومات المحاسبيّة، 2- توفر المعايير المحاسبيّة، 3- توفّر الخصائص السلوكيّة للمعلومات المحاسبيّة، وهي وفق ميزان خماسيّ: (موافق تمامًا خمس درجات، موافق أربع درجات، غير متأكد ثلاث درجات، غير موافق درجتان، غير موافق أبدًا درجة واحدة). وقد أعدت الباحثة الأداة بعد الاطلاع على عدد من الأدوات في عدة دراسات سابقة، وقد عرضت الاستبانة على محكّمين للتحقق من الصدق المنطقي. وقد انتهت بتعديل صياغة بعض العبارات، ومن ثم طبقت الاستبانة على عدد من العاملين الموظفين في المصارف التجارية في الأردن بلغ عددهم (62) موظفًا؛ بهدف التحقق من الصدق والثبات وفيما يأتي عرض للنتائج

أولاً- صدق الاستبانة:

1- الصدق البنيوي: صدق الارتباطات الداخلية بين أبعاد الاستبانة:

أظهرت النتائج وجود معاملات ارتباط دالة إحصائيًّا تراوحت بين (0.81) بين المحاور المحورين، كما تبين أن قيم معاملات الارتباط في كل محور بين الأبعاد ودرجتها الكلية جميعها دالة إحصائيًّا تراوحت بين (0.51- 0.61) لآليّات الحوكمة، و(0.49- 0.74) لجودة المعلومات؛ أي أنها تقيس الموضوع ذاته وهو الرقابة المالية ممثلة بكل من الإجراءات العامة داخل البنك والرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وهذا يقدم دليلًا على الصدق البنيوي للاستبانة.

ثانياً- ثبات الاستبانة:

1- ثبات الاتساق الداخلي (ألفاكرونباخ):

تم التحقق من ثبات الاتّساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ، وقد أظهرت النتائج أن قيم معامل ألفا كرونباخ لتطبيق آليّات الحوكمة قد بلغت (0.74)، ولمحور جودة المعلومات قد بلغت (0.79) وهي قيمة عالية يمكن الوثوق بها، أي أن الاستبانة تتمتع بالثبات الكافي لاعتماد نتائجها اللاحقة.

2- ثبات التجزئة النصفية:

من خلال تطبيق معادلة جوثمان وسبيرمان بروان لتصحيح أثر التجزئة على محاور الاستبانة، أظهرت أن قيم معامل جوثمان وسبيرمان بروان الدالة هي على التوالي: (0.88- 0.87) لآليّات الحوكمة، و(0.82- 0.83) لجودة المعلومات. وجميعها تشير إلى أن المقياس يتمتع بموثوقية كافية لاعتماده وتطبيقه على العينة الأساسية واستخلاص النتائج.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

- **الإجابة عن السؤال الأول: "ما مدى تطبيق آليّات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن؟"**

وللإجابة عن السؤال، تم تحديد الإرباعيات وحددت الدرجات المقابلة لها، وعدّ المئين (75) مؤشرًا للتقييم الإيجابي لتطبيق آليّات الحوكمة في المصارف الأردنية. وتلا ذلك، حساب النسبة المئوية. وفيما يأتي عرض للنتائج:

جدول (3) نسب تطبيق إجراءات الرقابة المالية في المصارف العاملة في الأردن

	الإرباعيات	الدرجة المقابلة	التكرار	النسب%	التفسير
آليّات الحوكمة الكلية	25	(97- 112)	51	%13.60	تطبيق آليّات الحوكمة الكلية جيدة.
	50	(113- 115)	70	%22.15	
	75	(116 فما فوق)	195	%61.07	
حقوق المساهمين	25	(17- 24)	59	%18.67	حقوق المساهمين جيدة.
	50	(25- 29)	63	%19.93	
	75	(30- فما فوق)	194	%61.39	
العدالة والإنصاف	25	(18- 25)	54	%17.08	إجراءات العدلة والإنصاف جيدة.
	50	(26- 29)	70	%22.15	
	75	(30- فما فوق)	192	%60.75	
دور أصحاب المصالح	25	(20- 24)	45	%14.24	دور أصحاب المصالح في تطبيق آليّات الحوكمة جيّد.
	50	(25- 28)	79	%25	
	75	(29- فما فوق)	195	%61.07	
مسؤوليات مجلس الإدارة.	25	(19- 25)	47	%14.87	مسؤوليات مجلس الإدارة في تطبيق آليّات الحوكمة جيدة.
	50	(26- 28)	72	%22.78	
	75	(29- فمافوق)	197	%62.34	

بالنظر إلى الجدول، نستنتج أن النسبة جيدة لتطبيق آليّات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن، وقد بلغت (61.70%) لآليّات الحوكمة الكلية، و(62.34%) لمسؤوليات مجلس الإدارة، وتراوحت بين (61.39%) لحقوق المساهمين، و(61، 07%) لدور أصحاب المصالح ومن ثم و(60.75%) للعدالة والإنصاف.

- **إجابة السؤال الثاني: "ما مستوى جودة وكفاءة المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن؟"**

وللإجابة عن السؤال، تم تحديد الإرباعيات، وحددت الدّرجات المقابلة لها وعدّ المئين (75) مؤشرًا للتقييم الإيجابي لإجراءات جودة وفائدة المعلومات في المصارف الأردنية، ثم تم حساب النسبة المئوية وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (4) النسب المئوية لتطبيق إجراءات الرقابة المالية في المصارف العاملة في الأردن

	الإرباعيات	الدرجة المقابلة	التكرار	النسب%	التفسير
جودة المعلومات المحاسبيّة.	ضعيف	(64- 81)	53	%16.77	تطبيق جودة المعلومات المحاسبيّة الكلية بنسبة جيدة.
	متوسط	(83- 88)	67	%21.20	
	جيد	(89 فما فوق)	196	%62.65	
الخصائص النوعية لجودة المعلومات.	ضعيف	(17- 24)	50	%15.82	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبيّة بنسبة جيدة.
	متوسط	(25- 28)	72	%22.78	
	جيد	(29- فما فوق)	194	%61.39	
توفر المعايير المحاسبيّة.	ضعيف	(15- 25)	57	%18.03	توفر المعايير المحاسبيّة بنسبة جيدة.
	متوسط	(26- 30)	63	%19.93	
	جيد	(31- فما فوق)	196	%62.02	
الخصائص السلوكية لجودة المعلومات.	ضعيف	(18- 25)	51	%16.13	الخصائص السلوكية لجودة المعلومات بنسبة جيدة.
	متوسط	(26- 30)	67	%21.20	
	جيد	(31- فما فوق)	198	%62.65	

من الجدول، يتضح أن مستوى جودة المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن كانت جيدة وقد بلغت (62.65%) لكفاءة المعلومات المحاسبيّة الكلي، كما بلغت (62.65%) للخصائص السّلوكيّة لجدوى وجودة المعلومات، و(62.02%) لتوفر معايير المحاسبيّة، وقد بلغت (61.39%) للخصائص النوعية لجودة وفائدة المعلومات.

- **ثانيًا- التّحقّق من فرضيّات البحث:**

بهدف استخلاص النتائج، والتحقّق من فرضياته، قامت الباحثة باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS- 21، وكان لا بدّ في البداية من تحديد اعتدالية التوزيع لتطبيق القوانين الإحصائية. وفيما يأتي عرض للنتائج:

جدول (5) الإحصاء الوصفي المتوسط الحسابي والانحراف معياري والالتواء والتفرطح

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح
آليّات الحوكمة	114.949	6.239	- .978	.611
جودة المعلومات المحاسبيّة	86.044	7.199	- .969	.473

يتبين من الجدول، أن قيم الالتواء تتراوح بين ±1، وقيم التفرطح تتراوح بين ±3، بذلك يمكن القول: إن الدرجات تتوزع بشكل طبيعيّ، ويمكن اعتماد القوانين الاعتداليّة وتعميم النتيجة. وعليه، سيتم القوانين المناسبة لطبيعة المتغيرات التابعة والمستقلة، وهي معامل الارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد.

- **الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لتطبيق آليّات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبيّة في المصارف الأردنية.**

للتحقق من الفرضية كان لابد من تحليل الانحدار الخطي البسيط، وفيما يأتي عرض للنتائج:

الجدول (6) قيم معامل التحديد واختبار دورين واتسن للارتباط الذاتي بين البواقي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin- Watson
1	.854[a]	.729	.728	3.25155	1.320

بالنظر إلى الجدول، وإلى قيم معامل التحديد والتي تبلغ (0، 729) لمتغيّر جودة وفائدة المعلومات المحاسبيّة، فإن هذا يشير إلى أن المتغير المستقل متمثلًا بآليّات الحوكمة يفسر ما قدره 72.9% من التباين في جودة وكفاءة المعلومات المحاسبيّة، مما يشير إلى زيادة وتحسّن مستوى جودة وكفاءة المعلومات المحاسبيّة بتأثير تطبيق آليّات الحوكمة وكل ذلك من وجهة نظر العاملين في المصارف عينة الدراسة.

الجدول (7) تحليل التباين المتعدد للانحدار قيم آليّات الحوكمة على كل من الإفصاح وجودة المعلومات

Model		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
1	الانحدار Regression	8943.401	1	8943.401	845.906	.000[b]
	البواقي Residual	3319.789	314	10.573		
	المجموع	12263.190	315			

بالنظر إلى الجدول، يتضح من قيم F والاحتمال Sig أصغر من 0، 05، ما يشير إلى وجود تأثير دالّ إحصائيًا لكل من قيم الانحدار والبواقي لآليّات الحوكمة على كل من الإفصاح وجودة وكفاءة نوعية المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن.

الجدول(8) نتائج تحليل الانحدار لقيم آليّات الحوكمة على كل من الإفصاح وجودة المعلومات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	51.271	2.197		23.337	.000
	جودة المعلومات المحاسبيّة	.740	.025	.854	29.084	.000
a. Dependent Variable: آليّات الحوكمة						

يتضح من الجدول، وبالنظر لقيم بيتا Beta والقيم البائية B وt- test والاحتمال أصغر من 0، 05، يمكن القول: إن قيم الثابت والمتغيّر المستقلّ وهو آليّات الحوكمة دالة إحصائيًا، كما أن تأثير تطبيق آليّات الحوكمة في تحسن جودة معلومات المحاسبيّة موجب ودال إحصائيًا. وبذلك يمكن صياغة معادلة الانحدار التي تبين أنه يمكن التنبؤ بتحسن جودة وكفاءة المعلومات المحاسبيّة من خلال إجراءات تطبيق آليّات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن، وفق ما يأتي: آليّات الحوكمة =51، 271+ 0، 740(جودة المعلومات المحاسبيّة)

وبذلك، نرفض الفرضيّة الصّفريّة ونقبل البديلة، أي: هناك أثر لتطبيق آليّات الحوكمة في تحسن جودة وكفاءة المعلومات والكشوفات المحاسبيّة في المصارف العاملة في الأردن، من وجهة نظر العاملين.

- **الفرضية الثانية: لا يوجد دور فاعل لآليّات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن**

للتحقق من صدق الفرضية تم تطبيق قانون (t- test) الأحادي الاتجاه وفيما يأتي عرض للنتائج:

الجدول (9) الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة في تقييم دور آليّات الحوكمة في المصارف الأردنية

المجالات الرئيسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t- test	درجة الحرية	Sig- 2	التفسير
آليّات الحوكمة	114.9494	6.23945	327.494	315	.000	دال إحصائيًا
حقوق المساهمين	28.37	3.981	126.689	315	.000	دال إحصائيًا
العدالة والإنصاف	28.84	4.109	124.778	315	.000	دال إحصائيًا
دور أصحاب المصالح	29.00	3.615	142.611	315	.000	دال إحصائيًا
مسؤوليات مجلس الإدارة	28.73	3.401	150.159	315	.000	دال إحصائيًا

يتضح من الجدول، وبالنظر لقيم t- test قيم الاحتمال sig أصغر من 0، 05، رفض الفرضيّة الصفريّة وقبول الفرضية البديلة، أي هناك دور فاعل لآليّات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن في الأبعاد الثلاثة.

- **الفرضيّة الثّالثة: لا يوجد أثر لتفاعل الرتبة الوظيفيّة والمؤهّل العلميّ والخبرة لدى العملين في جودة وجدوى كفاءة المعلومات المحاسبيّة.**

تم حساب تحليل التباين المتعدد (UNIVART) لأثر تفاعل المتغيرات الوسطية وهي: الرّتبة الوظيفيّة، والمؤهّل العلميّ، وعدد سنوات الخبرة، ودورها في جودة ونوعية المعلومات المحاسبيّة. وقد أظهرت النتائج ما يأتي:

الجدول (10) أثر التفاعل بين المتغيرات الوسطية في جودة المعلومات المحاسبيّة

Dependent Variable: جودة المعلومات المحاسبيّة						
Source	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الربعات	F	Sig.	حجم الأثر مربع ايتا Eta Squared
النموذج المصحح	1720.170[a]	8	215.021	4.518	.000	.105
أثر التفاعل	672922.980	1	672922.980	14140.898	.000	.979
رتبة وظيفية	170.676	3	56.892	1.196	.312	.012
مؤهل علمي	143.833	2	71.916	1.511	.222	.010
سنوات الخبرة	914.827	3	304.942	6.408	.000	.059
Error	14609.210	307	47.587			
Total	2355874.000	316				
Corrected Total	16329.380	315				
a. R Squared =.105 (Adjusted R Squared =.082)						

يتضح من الجدول، وبالنظر لقيم مستوى الدلالة Sig أصغر من الصفر، لأثر لتفاعل المتغيرات معًا، أي: نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة هناك دور للمتغيرات الوسيطة في تحسين جودة المعلومات وبحجم أثر يفسر ما قدره (10، 5%) من التباين في جودة المعلومات يعود إلى تفاعل متغيرات الرّتبة الوظيفيّة والمؤهّل العلميّ والخبرة.

مناقشة النتائج.

أولاً- نتائج الإجابة عن أسئلة البحث أظهرت ما يلي:

مستوى تطبيق كل من آليّات الحوكمة على وجودة كفاءة جدوى المعلومات. وقد تبين أن نسبة تطبيق آليّات قواعد الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن كانت جيدة وقد بلغت (61، 70%) لآليّات الحوكمة الكلية، وقد بلغت (62، 65%) لجودة كفاءة معلومات وفائدة الكشوفات المحاسبيّة الكلية.

ثانياً- نتائج التحقق من الفرضيات أظهرت ما يأتي:

1- يوجد أثر لتطبيق آليّات وقواعد الحوكمة في تحسن جودة المعلومات المحاسبيّة في المصارف الأردنية، حيث تبين أن آليّات الحوكمة تفسر ما قدره 72.9% من التباين في جودة المعلومات المحاسبيّة أي أنه كلما زاد تطبيق آليّات وقواعد الحوكمة زادت إجراءات الإفصاح، وتحسنت جودة وكفاءة المعلومات المحاسبيّة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (السويداني، 2015) و(آل غزاوي، 2010) والتي أكّدت أن هناك تأثيرًا لتطبيق الحوكمة المؤسسية على عملية الإفصاح المحاسبيّ وما ينتج عنها من جودة معلومات المحاسبيّة، وقرارات استثمارية مستقبلية.

2- هناك دور فاعل لآليّات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن في الأبعاد الثلاثة. وأعلاها لدور أصحاب المصالح من ثم مسؤوليات مجلس الإدارة، ويليها العدالة والإنصاف، وأخيرًا حقوق المساهمين. وهذه النتائج تعكس بوضوح الجهود التي قام بها البنك المركزي في ضبط إجراءات آليّات الحوكمة في المصارف العاملة في الأردن. وهذا ما أوضحه فريز محافظ البنك المركزي في الأردن إذ إنه قد أصدرت تعليمات حوكمة للبنوك التجارية، والإسلامية. كان من أبرزها، عدم جواز الجمع بين عدة مناصب كأن يكون رئيس مجلس الإدارة هو ذاته المدير العام، ووضع شروط ومعايير للملاءمة والكفاءة لأعضاء مجلس الإدارة ولأعضاء هيئة الرقابة والإدارة التنفيذية

العليا. بالإضافة إلى تصميم المكافآت المالية بشكل يضمن عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءمة البنك وسمعته، وذلك بهدف تحقيق المبادئ الأساسية للحوكمة، مؤكدًا أهمية تعزيز أطر الحوكمة الرشيدة والإفصاح داخل المؤسسات المالية باعتباره الهدف الأكبر للقائمين على هذه المؤسسات.

3- هناك دور للمتغيرات الوسيطة في تحسين جودة المعلومات، بحجم أثر يفسر ما قدره (10، 5%) من التباين في جودة المعلومات، يعود إلى تفاعل المتغيرات متمثلة بالرّتبة الوظيفيّة والمؤهّل العلميّ والخبرة. ويتضح أن الدور الأكبر هو لمتغير عدد سنوات الخبرة والذي يفسر ما قدره (5، 9%) من التباين في جودة المعلومات المحاسبيّة. وقد تبين أن العاملين ممن لديهم سنوات خبرة بين (11- 15) سنة هم الأكبر تأثيرًا بجودة كفاءة معلومات المحاسبة، يليهم من لديهم سنوات (16 فما فوق). وكلما قلت سنوات الخبرة كان التأثير بجودة المعلومات أقل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Hatay ,2013 etal) التي أكدت أنه يمكن الحصول على أفضل إفصاح عن التقارير السنوية من خلال الفصل بين هياكل مجلس الإدارة، وزيادة نسبة المديرين المستقلين وغير التنفيذيين، وزيادة حجم مجلس الإدارة، الذي ينعكس بدوره على نوعية المعلومات المحاسبيّة ودقتها. وبالتالي، فإنه كلما زادت خبرة العاملين ساهمت في تطورهم الوظيفي وانعكست على درجة وعيهم لأهمية تطبيق آليّات الحوكمة وانعكاساتها على عملية الإفصاح المحاسبيّ وجودة المعلومات المحاسبيّة وأداء البنك العام وتطوره.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة وتقترح بالآتي:

1- تأكيد أهمية تطبيق قواعد وآليّات الحوكمة، وتطوير وتعميق المفاهيم المتعلقة بها من خلال رفع كفاءة العاملين واتباع الدورات التدريبية المتخصصة بشكل دوري.
2- تفعيل الدّور الرّقابي وضرورة منح الصّلاحيات لأصحاب المصالح، بالتعاون مع مجالس الإدارة مما يسهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
3- التحقق من توفر المعايير التي تسهم في زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح والمساهمين والمستثمرين وغيرهم من الجهات ذات الصلة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- آل غزاوي، حسين عبد الجليل (2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبيّة. دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات منح شهادة الماجستير في المحاسبة/ التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة، الاكاديمية العربية في الدنمارك: 1- 146.
- أمين اليد أمحد لطفي (2005). مراجعة وتدقيق المعلومات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005: 7.
- بنك الإسكندرية، دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي، النشرة الاقتصادية، العدد 35، 2003: 1- 25.
- جريدة الدستور (2017). البنوك المركزية ترسي أنظمة الحوكمة في القطاع المصرفي، 25 نيسان 2017، تم الاسترداد بتاريخ 2021/1/11.. https:/ /www.addustour
- جريدة الغد (2015). الأزمات الاقتصادية جعلت الحوكمة إحدى أولويات العالم، سبتمبر 15، 2015. تم الاسترداد بتاريخ 2021/1/11 https:/ /alghad.com

- جمعية بنوك الأردن (2007). الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية، تم الاسترداد بتاريخ 2021/1/10. تم الاسترداد بتاريخ 2021/1/11. https://www.abj.org.jo
- حنوف، عبد الرحمان (2011). الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقًا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفيّة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010- 2011: 96.
- زيدان، محمد (2009). أهمية إرساء مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف: 1- 30.
- سليمان، محمد مصطفى (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008: 60- 61.
- السويداوي، محمد مشرف حماد (2015). الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبيّة- دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن: 1- 231.
- شريقي، عمر (2008). دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المالي، الملتقى العلميّ الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ جامعة فرحات عباس سطيف، بالتعاون مع مخبر الشركة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، الجزائر.
- العايب، عبد الرحمن وبالرقي، تيجاني (2009). إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية احترام اخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهن، الملتقى الدولي حول الحوكمة أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 19- 18 نوفمر2009: 3.
- غادر، محمد ياسين، (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلميّ الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس لبنان.
- فرحان علاء طالب؛ المشهداني إيمان شيحان (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 43- 58.
- كحيلي، عائشة سلمى وكروش، راضية (دون عام). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي- حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية- ، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- هوام جمعة، لعشوري نوال (2010). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني- حول الحوكمة المحاسبية لمؤسسة). واقع، رهانات وآفاق (جامعة العربي بن مييدي –أم البواقي -الجزائر.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Al Ramahi, Nidal; Alaboud, Enas; Owais, Walid; AlRefae, Khalil and Shahwan, Yousef (2014). The Results of Applying the Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5 (14): 41- 53
- Cooray.T, Gunarathne.A.D. N& Senaratne.S(2020) Does Corporate Governance Affect the Quality of Integrated Reporting?, Sustainability: 1- 30. file:/ //C:/ Users/TOSHIBA/Downloads/sustainability-12- 04262- v2.pdf.

- Htay, Sheila N., Said, Ridzwana M., and Salman, Syed A (2013) Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. International Journal of Economics and Management, vol. 7(2): 242 – 279
- Good Win, Jenny. Seow Jean Lin (2002). The Influence of Corporate Governance Mechanisms On the Quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore, Accounting and Finance, vol. 42.
- Mollah.S, Al Farooque.O, Mobarek.A& Molyneux.P(2019). Bank Corporate Governance and Future Earnings Predictability, Journal of Financial Services Research, vol. 56: 369–394.